والمناسك وان اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناه على الاصح من عدم
تكميل الدم بازالة المحرمة اذ لا يلزم من البناء الاجزاء في التصحيح نعم
يرد بان التفريق الفضيلة والاحوط توليها وذلك شعر محلقي
او رؤسكم ومقصرين والخبر الصحيح ان صلى الله عليه وسلم امر اصحابه ان
يحلقوا او يقصروا اطلاقه يقتضي الاكتفاء بحصول اقل مسمى اسم الجنس
المجموع المقدر في محلقين رؤسكم اي شعر رؤسكم اذ بقي لاغاية واقل
مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله صلى الله عليه وسلم المقتضي للتعميم لانه محمول
على بيان الافضل واستدلال المص في المجموع بان الاجماع قائم على عدم
وجوب التعميم صحيح اذا المراد به اجماع الخصمين وهو لا ينتفي اجماع
الكل خلافا لمن فهم ذلك فلا يكفر عليه ان احد وغيره قايلون بوجوبه
وزعم الاسنوي ان الاية تقتضي التعميم لان شعر المفرد فيها مضاف
وافهم كلام المص انه لا يجزي اخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك
فقد نقل في المجموع عن الماشي والاصحاب انه لا يجزي اقل من ثلاث
شعرات من شعر الراس والذي يظهر انه لو كان براسه شعرة او
شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذكر وقد صرح به بعضهم
ويكفي في الازالة اخذ الشعر حلقا او تقصيرا او نتفا او احراقا
او قصا او اخذه بنورة او نحو ذلك لان المقصود الازالة وكل من
هذه الاشياء طريق اليها ومن لا شعر كان براسه او بعضه
كما قاله الاسنوي بان خلق كذلك او كان قد حلق واعتمر مدة
ساعة كما مثله العمراني لا شيء عليه نعم يسن له امرار الموسى
عليه ان كان ذكرا كما بحثه الاذرعي قال الشافعي رضي الله عنه ولو
اخذ من لحيته او شاربه شيئا كان احب الي ليلا يخلو عن اخذ
الشعر وفي المجموع عن المتولي ان سائر ما يزال للنظافة كذلك
ولا وجه كما افاده الشيخ عدم التقييد بما يزال فيها وصرح القاضي
بان يندب للمقصر امتثالا لما ذكره الشافعي قال ابن المقري وضح انه
صلى الله عليه وسلم لما حلق راسه قص اظفاره اي فيسن للحالق
ايضا والمتجه وجوب مسح الراس في الوضوء عند فقد شعره لان الفرض

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)